

تحقيق

غاصب مختار
journalist.70@gmail.comالانتخابات البلدية وفقاً للقوى السياسيّة:
التمويل أحد معوّقات إجرائها

في حين تتحضر وزارة الداخلية لاجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في ايار المقبل، تبدو القوى السياسية والكتل النيابية في جو آخر. فلا كلام جدياً بعد، ولا تحضيرات ميدانية فاعلة في ظل التسريبات عن احتمال ارجائها لتعذر اجرائها لاسباب مالية وبسبب الانقسام السياسي، واختلاف التوجهات والاولويات لدى القوى السياسيّة، وترقب تعديل قانون البلديات

لا شك في ان ارجاء هذه الانتخابات في حاجة الى قانون عن مجلس النواب بعدما اصدر قانونا العام الماضي بتمديد ولاية البلديات سنة واحدة. كما يتم تداول معلومات انه قد يتم تأجيلها بذريعة انتظار تعديل قانون البلديات الذي هو قيد الدرس في لجنة الدفاع والبلديات. "الامن العام" القت الضوء على مواقف القوى السياسيّة وكتلها النيابية حول كيفية تعاطيها مع الاستحقاق البلدي وعلى اهداف المشاركة فيه؟

عبد الله: التمديد للبلديات
اسوأ الحلول

قال عضو كتلة اللقاء الديمقراطي النائب الدكتور بلال عبدالله: "الانتخابات يجب ان تجري في موعدها المحدد، وهذا استحقاق دستوري له طابع اتمائي اكثر مما هو سياسي. سبق ومددنا للمجالس البلدية والاختيارية سنة، واعتقد انه لن يكون هناك اي مانع من اجرائها، فلتقم

الحكومة بمسؤوليتها في هذا الموضوع. هناك اعتماد بحدود 9 ملايين دولار يجب تأمينه، اما بقية المبلغ لكل الاحتياجات اللوجستية فقد تم تأمينه من منظمة الامم المتحدة للتنمية".

عن كيفية خوض الحزب التقدمي الاشتراكي المعركة الانتخابية؟ قال: "ليس من المفروض



عضو كتلة اللقاء الديمقراطي النائب الدكتور بلال عبدالله.

ومرفوض، بينما الحديث يجب ان يكون حول استرجاع صلاحيات المجلس البلدي لبيروت المبتورة للأسف لاسباب لا اعرفها. لكنني اعتقد ان الازدواجية القائمة في بيروت بين البلدية والمحافظ كانت دائماً معوقة لحركة الاءاء ومعالجة المشاكل القائمة في

خواجة: نعمل كأن
الانتخابات حاصلة

أكد عضو كتلة التنمية والتحرير النائب محمد خواجة "اننا نتعاطى مع الاستحقاق البلدي والاختياري على انه حاصل، وسنقوم بما يلزم لخوضه، فالماكينّة الانتخابية جاهزة اصلاً منذ الانتخابات النيابية. الاتصالات واللقاءات لم تبدأ بعد في انتظار تيقن القوى السياسيّة والكتل النيابية من حصولها رغم انها تؤكّد ضرورة اجرائها. لكن ثمة وضعا مختلفا عن انتخابات 2016، حيث هناك شغور رئاسي وحكومة تصريف اعمال لا حكومة كاملة المواصفات. الحدث البلدي عائلي في الدرجة الاولى لاسيما في القرى والبلدات الصغيرة، خلافا للمدن الكبرى التي يمكن ان تحصل فيها تحالفات او توافقات سياسية، وبالنسبة الى بيروت "ما حدا حكي مع حدا بعد". وزارة الداخلية تتصرف على انها حاصلة وتقوم بكل الاجراءات اللوجستية، لكن العراقيل الاساسية هي الشغور الرئاسي ووجود حكومة تصريف اعمال حيث ان اغلب القوى السياسيّة منصرفة لحل هاتين المسألتين. هناك تعطيل للتشريع وللعمل الحكومي من بعض القوى، كما ان المسألة المالية تؤثر على اجراء الانتخابات، حيث ان كلفتها تبلغ نحو 9 ملايين دولار. هنا يحضرنا سؤال للحكومات السابقة، لماذا كان الانفاق على الانتخابات الماضية اعلى باضعاف عما هو مقرر الان؟".

عن تعديل قانون البلديات لجهة تقسيم

اطار الحسابات السياسيّة، بل في اطار الدعم وتأمين حاجات الناس وان في الحد الأدنى. يجب ان ينصب جهدنا على كيفية تعزيز ميزانية البلديات، ومعرفة اين اصبح الاموال التي يجب ان تحول اليها من الصندوق البلدي المستقل".



كتلة التنمية والتحرير النائب محمد خواجة.

الناخب المسلم ينتخب المرشح المسلم والناخب المسيحي ينتخب المرشح المسيحي، وفي ذلك نوع من "الفدرلة" المرفوضة. لذا، لا بد من صيغة اخرى تحفظ التوازن وتكفل الحضور المسيحي الفاعل في البلدية".

واعتراف ان تفعيل عمل البلديات "يتطلب توفير المال الكافي لها لانه عصب العمل والمشاريع الامثائية، ولا بد من حالة نهوض للبلديات كونها السلطة المحلية ويجب توفير استقلالية اكبر لها عبر اللامركزية الموسعة التي تكفل منح البلديات صلاحيات واسعة".

بيروت الى دائرتين اوضح ان لجنة الدفاع والامن والبلديات النيابية تدرس الاقتراحات المقدمة في هذا الشأن "لكن الاقتراح الاخير المقدم من كتلة لبنان القوي لم ينص على تقسيم بيروت الى بلديتين خلافا للشائع، بل تقسيم الناخبين في قسيمي بيروت الاول الشرقي والثاني الغربي، بمعنى ان يكون في متن القانون 12 نائباً للقسّم الشرقي يضم 10 اعضاء مسيحيين وعضوين مسلمين، و12 عضواً في القسّم الغربي يضم 10 اعضاء مسلمين وعضوين مسيحيين، وذلك بحجة حفظ التوازن. لكن المشكلة في هذا الاقتراح ان

عون: التيار يأخذ في الاعتبار تمثيل العائلات

عضو كتلة لبنان القوي النائب الان عون اشار الى ان الانتخابات البلدية "لها طابع خاص، لاسيما في القرى حيث تجري على اسس تقليدية عائلية وليس حزبية. هذا لا يعني اننا لسنا مهتمين بها او غير معنيين بهذا الاستحقاق، لكن المقاربات الحزبية تختلف وفقا لطبيعة المعركة. فكلما طغى الطابع السياسي عليها انخرطت الاحزاب فيها، وكلما ضعف العنصر السياسي في المعركة لحساب العنصر العائلي، ابتعدت عنها تاركة



عضو كتلة لبنان القوي النائب الان عون.

عن رأيه في العراقيل التي يمكن ان تعترض اجراء الانتخابات؟ اجاب: "المشكلة الاولى التي تعترض اجراء الانتخابات هي نقص التمويل، وتحديدًا في ما يخص تعويضات رؤساء الاقلام ولجان القيد وموظفي البلديات والمحافظات التي ترتفع الى 9 ملايين دولار، والتي يجب تأمينها من الحكومة. في حال ارسلت الحكومة مشروع قانون اعتماد اضافي للموازنة، فهذا يعني ان ثمة حاجة لجلسة تشريعية لقراره مع كل التعقيبات السياسية المعروفة حول التشريع في ظل الفراغ الرئاسي". ورأى ان تعديل قانون البلديات، لاسيما لجهة تقسيم بيروت الى دائرتين، "مرتبط اولاً بعقد جلسة تشريعية، وثانياً بموافقة اكثرية نيابية على هذا المشروع وكلاهما غير مؤكد حتى الان". عن رأيه في كيفية تفعيل عمل البلديات في ظل الازمة الضاغطة، ومساعدة البلديات في حل المشاكل والنواقص القائمة؟ قال عون: "هناك مشكلة كبيرة تعاني منها البلديات بعد الانهيار المالي الحاصل، فهي اصبحت من دون ايرادات. فبين ودائعها باليرة اللبنانية في مصرف لبنان التي خسرت 90% من قيمتها وبين ايرادات متواضعة قائمة على اساس دولار بـ1500 ل.ل. اصبحت البلديات من دون امكانيات اطلاقاً. الاجراءات المطلوبة تكمن في تعديل الرسوم والتكاليف التي تجبها البلديات لتعزيز ايراداتها وامكاناتها لكي تقوم بما هو مطلوب منها من خدمات تجاه اهلهما".

دعت الحاجة الى تعديل القانون فهذا امر طبيعي ان يحصل، لكن التعديلات تتطلب جلسة تشريعية لمجلس النواب. وبغض النظر عن هذا الامر، اذا كان للسؤال علاقة بوضع بيروت، فنحن ندرس الموضوع. يجب ان نعيد النظر بطريقة العمل البلدي من خلال تفعيله، فيما جزء منه مرتبط بالانتخابات، وجزء من خلال طريقة ادارة الشأن البلدي ونظام العمل في بلدية بيروت، لان الانتخابات وحدها لا تكفي لتفعيل العمل البلدي كما هو مطلوب". واوضح ان القوات اللبنانية اقامت مؤتمراً صدرت عنه "توصيات عن تفعيل العمل البلدي في الظروف الراهنة، منها اعادة النظر في بعض بنود قانون الشراء العام وقد تقدمنا في الكتلة باقتراح قانون لتعديله، وفتح المجال امام البلديات بأن تقوم ببعض الاعمال المحلية، اضافة الى حل تمويل الصندوق البلدي المستقل وتوفير التمويل منه للبلديات لتخفيف الاعباء عنها، كذلك تعاون البلديات ضمن نطاق الاتحادات البلدية. وستتابع هذا التوجه بعمل دقيق اكثر ومفصل اكثر لكل بلدية. لكن يبقى

ضو: التحالفات تحصل في المدن الكبرى

عضو كتلة "مجموعة التغيير" النائب مارك ضو اعتبر ان "كل الاطراف يتجهون الى المشاركة في الانتخابات البلدية، طبعاً



عضو كتلة "مجموعة التغيير" النائب مارك ضو.

في البلديات الكبرى لأن البلديات الصغيرة تخضع انتخاباتها لرأي العائلات، خلافاً للبلديات الكبرى والمدن التي يمكن ان

تحصل فيها تحالفات سياسية، ويتم البحث في مشاريع لها رمزيتها على صعيد البلد ككل. بدأنا العمل مع ناشطات وناشطين في معظم البلدات في الجبل، ونحن نترك قرار الترشيح لمن يهمله الامر حتى نعمل بالتنسيق معه. تختلف الاعتبارات في المدن او البلدات الكبرى بين مكان وآخر، فهناك تمايز مثلاً بين بيروت وطرابلس وصيدا وصور، حيث يختلف تجميع اللوائح. ثمة شروط محلية ايضاً، اكانت عائلية او تخضع للتوازن الطائفي الذي يلعب دوره ايضاً في العملية الانتخابية، بخاصة في بيروت. هناك اصرار على اجراء الانتخابات في موعدها ورفع مطالب بعدم تأجيلها، والاتجاه نحو تحقيق نتائج ايجابية تغير الوجوه المعتادة في بعض المناطق، مما يسمح بتثبيت تحقيق تغيير تراكمي في لبنان الذي يسير من استحقاق الى استحقاق ومن نسب التغيير المطلوب".

التمويل هو الاساس لذلك نعمل على تمويل مباشر للبلديات من الجهات الدولية والمانحة، لان التمويل

عنصر اساسي في التنمية المستدامة ويجب ان يكون محلياً بطبيعته".

عضو كتلة الجمهورية القوية النائب غسان حاصباني.